



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

أ.م.د. هيثم محى طالب

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Mohiali478@gmail.com : Email

الكلمات المفتاحية: داهومي، بنين ، غرب افريقيا ، الاستعمار الفرنسي .

كيفية اقتباس البحث

طالب ، هيثم محى ، التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١ .



هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للأخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
Registered ROAD

مفهرسة في
Indexed IASJ



Internal political developments in Dahomey (Benin) 1960-1990

Assistant Professor Dr. Haitham Mohi Talib
University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Keywords : Dahomey , Benin , West Africa , French colonialism.

How To Cite This Article

Talib, Haitham Mohi, Internal political developments in Dahomey (Benin) 1960-1990, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026, Volume:16, Issue 1.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Since its independence from French colonialism on August 1, 1960, the political system in the Republic of Benin has witnessed multiple political transformations and suffered from disintegration and conflict between political parties. In this research paper, we intend to shed light on the tensions and state of political chaos that have prevailed in the country since independence, which was represented by the phenomenon of multiple military coups. A democratic experiment began in Dahomey in 1960, but it was interrupted by the military coups that Benin witnessed. Ten military coups took place there starting in 1963, five of which succeeded, the last of which was on November 28, 1972, which brought Mathieu Kérékou to power. Power, and the latter established an authoritarian regime for eighteen years, adopting Marxism-Leninism as an ideological and philosophical orientation that paved the way for the launch of socialist thought in Benin. After a decade of relatively successful administration under Mathieu Kérékou, the country entered a difficult period, characterized by economic, social and political



crises starting from In 1980, the state was no longer able to find a solution to the difficulties it faced. To address this situation, the government convened the National Conference of Living Forces in 1990. This conference heralded a new democratic era in Benin, and key decisions were made toward a radical change in the ideological political system, transitioning the country from a monolithic system to a multiparty democracy.

ملخص البحث:

شهد النظام السياسي في جمهورية بنين منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في الأول من آب ١٩٦٠ وحتى مدة انتهاء الدراسة، تحولات سياسية متعددة وعاشت حالة من التفكك والتناحر بين الفرقاء السياسيين، نعترم في هذه الورقة البحثية، تسلط الضوء على التوترات وحالة الفوضى السياسية التي سادت البلاد منذ الاستقلال والتي تمثلت بظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة. بدأت تجربة ديمقراطية في داهومي عام ١٩٦٠، إلا أنها توقفت بسبب تلك الانقلابات العسكرية في بنين، إذ وقعت فيها عشرة انقلابات عسكرية بدءً من عام ١٩٦٣، نجحت خمس منها، كان آخرها في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٢ الذي أوصل الجنرال مايثيو كيريوكو إلى السلطة، وقد أسس هذا الأخير نظاماً استبدادياً على مدى ثمانية عشر عاماً، متبنياً الماركسية اللينينية كتجهيز أيديولوجي وفلسفياً والتي مهدت الطريق لانطلاق الفكر الاشتراكي في بنين، بعد عقد من الإدارة الناجحة نسبياً في ظل حكم مايثيو كيريوكو، دخلت البلاد مدة عصيبة، اتسمت بأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية بدءً من عام ١٩٨٠، لم تعد الدولة قادرة على إيجاد حل لتلك الصعوبات التي واجهتها، ولمواجهة ذلك الوضع، دعت الحكومة إلى عقد المؤتمر الوطني للقوى الحية في عام ١٩٩٠، وقد بشر هذا المؤتمر بعهد ديمقراطي جديد في بنين، واثُنذت فيه قرارات رئيسة نحو تغيير جذري في النظام السياسي أيديولوجياً انتقلت البلاد من نظام أحادي إلى ديمقراطية متعددة.

المقدمة:

في الحقيقة، تُعدّ عملية تشكيل النظام السياسي للدولة عمليةً معقدةً للغاية، ويعتمد تحليل تشكيل هذا النظام على عوامل مختلفة ومن هذه العوامل، المتعلقة بدراسة تطور النظام السياسي في جمهورية بنين، الاستعمار ومخلفاته، أن أي نظام سياسي في الأغلب قد لا يكون بالضرورة في حالة انسجام بسبب التناقضات والصراعات ولهذا السبب من الصعوبة بمكان أن نجد نظاماً



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

سياسيًّا لا يشهد مواجهة او تناحراً داخليًّا، شهدت بنين، منذ استقلالها في عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٠، تغيرات عديدة في نظامها السياسي، ان التغيير السياسي هو عملية إصلاح للنظام القائم بهدف الوصول إلى نظام سياسي أكثر كفاءة وملاءمة، من تطور النظام السياسي في بنين بمراحل متعددة بدءً من الاستقلال وما تلاه من فوضى سياسية تمثلت بظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة، وفي عام ١٩٧٢ مع استيلاء الجنرال ماثيو كيريوكو على السلطة، شهد النظام السياسي استقراراً نسبياً نوعاً ما، وصولاً إلى مؤتمر القوى الحية في عام ١٩٩٠، والذي بشر بعهد ديمقراطي جديد في بنين .

جاء اختيار عنوان بحثي الموسوم بـ التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠ لقلة وجود دراسات اكاديمية توثق تاريخ بنين خلال تلك المدة قيد الدراسة، فضلاً عن ميلنا لمعرفة أسباب ظاهرة تعدد الانقلابات العسكرية في داهومي (بنين)، ويتفرع من عنوان البحث الرئيس التساؤلات الآتية:

أولاً: ما أهمية الموقع الجغرافي وانعكاسه على وضعها السياسي؟

ثانياً: ما هو الإرث السياسي والاجتماعي للبلاد؟

ثالثاً: ما هي خطوات الاستعمار الفرنسي؟

رابعاً: ما هي أسباب الانقلابات العسكرية؟

خامساً: كيف وصلت داهومي إلى مرحلة التحول الديمocrطي؟

حدد الإطار الزمني للبحث بدءً من عام ١٩٦٠ وهو العام الذي حصلت فيه داهومي على استقلالها من الاستعمار الفرنسي، في حين مثل العام ١٩٩٠ انتهاء مدة البحث وهو العام الذي شهدت فيه داهومي عملية التحول إلى النظام الديمocrطي والتعددية الحزبية.

قسم البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر، جاء المحور الأول تحت عنوان (**المحة تاريخية عن داهومي لغاية ١٩٦٠**) تناولنا فيه دراسة الموقع الجغرافي والنشأة التاريخية ومراحل الاستعمار الفرنسي لداهومي، اما المحور الثاني جاء بعنوان (**التطورات السياسية الداخلية في داهومي ١٩٦٠-١٩٧٢**) تطرقنا في الى بداية تشكيل النظام السياسي وأيضا الى ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة. في حين جاء المحور الثالث بعنوان (**الحكم العسكري - المدني للجنرال ماثيو كيريوكو ١٩٧٢-١٩٩٠**) سلطنا فيه الضوء على إجراءات تثبيت حكمه والتي تمثلت في اعتماد الماركسية الليينية كمذهب اقتصادي وتغيير اسم البلاد وتأسيس حزب جديد، فضلا عن اظهاره معالم الحكم الديمocrطي من خلال الدعوة الى عقد مؤتمر يضم جميع مكونات الشعب والذي انبثق عنه حكم ديمocrطي.



تنوعت وتعددت مصادر الدراسة التي استقى منها الباحث مادته العلمية والتي جاءت اغلبها بلغات أجنبية لقلة المصادر العربية حول هذا الموضوع ، في مقدمة تلك المصادر :

Rogatien Makpéhou Tossou, Multipartyism, Ethnicities ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010.

شكل الأساس في اغناء البحث فقد احتوى على معلومات دقيقة وشاملة في تاريخ داهومي من النواحي الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

DeCalo Samuel. Coups & Army Rule in Africa . University Press, 1990.

مثل ايضاً مصدراً اساسياً كونه امد البحث بمعلومات قيمة منذ استقلال داهومي وقد وثق الاحداث توثيقاً منهجاً دقيقاً وشاملاً مراعياً التسلسل التاريخي للأحداث السياسية منذ اعلان الاستقلال.

Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003.

تطرق الكتاب بشكل مفصل عن الاحداث السياسية في داهومي منذ الاستقلال موضحاً الانقلابات العسكرية مروراً بحكم الجنرال مايثيو كيريوكو واهم التطورات السياسية في عهده معرجاً على مرحلة التحول الديمقراطي.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن داهومي لغاية ١٩٦٠

تقع مملكة داهومي، في غرب القارة الافريقية، وشمال خط الاستواء، بين خطي العرض السادس والثالث عشر، ومن جنوبها المحيط الأطلسي، ولداهومي حدود برية مع أربعة دول وهي نيجيريا من الشرق وتتوغو من الغرب والنiger وبوركينا فاسو من الشمال^(١)، تمتد مساحتها بشكل طولي لذلك فان شكلها مستطيل على الخارطة، ويتميز مناخها بفصل ممطر وفصل جاف، في حين يمتاز قسمها الجنوبي بالرطوبة وانخفاض الحرارة، بينما قسمها الشمالي فهو مناخ استوائي، وتكثر كمية الامطار في الجنوب بينما تقل تدريجياً كلما اتجهنا نحو الوسط والشمال^(٢).

اعتمد اقتصاد داهومي على الزراعة وكرسوا أنفسهم لزراعة محاصيل مختلفة، منها: الفول السوداني والقطن والبن والتبغ والدخن والأرز والحمضيات وزراعة الذرة، كذلك كانت



داهومي مصدراً مهماً لتجارة العبيد، مما جعل الدول الاستعمارية تتنافس عليهما، لاسيما البرتغاليين الذين واجهوا منافسة من قبل الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين لأحكام السيطرة على موانتها، بعد الغاء تجارة العبيد في منتصف القرن التاسع عشر من قبل الدول الاوربية^(٣). تأسست مملكة داهومي في القرن الحادي عشر او الثاني عشر وفقاً لأغلب المصادر التاريخية، اذ قامت فيها العديد من الممالك القديمة، مثل ممالك اليوروبا، ومملكة ألادا، ومملكة بورغو وغيرها من الممالك الاخرى، وكانت مركزاً لموجات هجرة عديدة من الدول المجاورة، فهي دولة متعددة الجنسيات ذات روابط قوية مع جيرانها، وبفضل منفذها المباشر على المحيط الأطلسي، أصبحت قاعدةً مهمةً لتجارة الرقيق في نهاية القرن السابع عشر بعد ان ازداد الطلب على العبيد تحت ضغط الاحتياجات المتزايدة في الأمريكتين^(٤).

يتكون سكان بنين من مجموعات عرقية متعددة من ابرزها: أجأ، وفون، وبوروبا، وباريبيا، ودندي، وأوتماري، وباو، وفولاني، وغيرها من الأقليات^(٥)، تتميز بنين ليس فقط بالتنوع العرقي، بل أيضاً بتعدد المعتقدات والاديان، تحتل الوثنية النسبة الأكبر اذ بلغت (%) ٧٠ ثم المسيحيون (%) ١٧ اما المسلمين فقد بلغت نسبتهم (%) ١٣^(٦). يتضح مما تقدم ان داهومي دولة متعددة عرقياً، وذلك التنويع قد أعطاها ميزة أساسية في تاريخها، فنجد ان لكل عرقية مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الامر الذي انعكس على اوضاعها السياسية كما سيتم تبيانه لاحقاً.

اخذ الاوربيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يتطلعون إلى غرب إفريقيا لتوسيع نطاق نفوذهم الاقتصادي، وعندما هزمت بروسيا فرنسا في الحرب الفرنسية - البروسية عام ١٨٧١ ، شرعت فرنسا في البحث عن مناطق جديدة من العالم لتوسيع إمبراطوريتها، كانت تلك الاستكشافات المبكرة، التي سرعان ما تحولت إلى حملات غزو، بناءً على طلب شركات تجارية مدنية، كانت تربطها علاقات وثيقة مع الحكومة الفرنسية، اقامت فرنسا موطئ قدم لها في داهومي عند ميناء كوتونو Cotonou في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت سياسة فرنسا تهدف في السيطرة على منطقة داهومي و حقوق الملاحة وتجارة الرقيق على طول نهر النيجر^(٧).

أرسلت فرنسا في عام ١٨٧٨ قواتها لاحتلال كوتونو، ولم يبدي غليلي (Glele)^(٨) ملك داهومي أي مقاومة تذكر ، لأنه وعلى حد تعبيره من "يصنع البارود يكسب المعركة"^(٩)، استمر سلام غير مستقر بين الفرنسيين والداهوميين حتى نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، ففي عام





(١٠) توفي الملك غيلي، وخلفه ابنه كوندو (Kondo)، الذي لقب بـ بيهازين (Behanzin) عند تتويجه في كانون الثاني من العام نفسه (١١).

أظهر الملك بيهازين، الذي كان يتمتع بتفوق عددي كبير على الفرنسيين، اتباع نهج أشد مقاومة تجاه فرنسا مما أظهره والده، الامر الذي أدى إلى اندلاع حرب داهومي الأولى، كان الفرنسيون أقل عدداً بكثير من الداهوميين، ومع ذلك، فقد استخدمت فرنسا تكتيكات لم يستخدمها الداهوميون، حاصرت البحرية الفرنسية الموانئ الرئيسية لداهومي، مما حال دون أي فرصة لإعادة تسليح جيش بيهازين من قبل ألمانيا أو البرتغال (١٢)، بالإضافة إلى ذلك، دعمت السفن الحربية التابعة للبحرية الفرنسية القتال الذي قامت به القوات البرية الفرنسية خلال العديد من المعارك، لم يتوقع الفرنسيون أن تصمد مقاومة الداهوميين أمام الهجوم البحري والعسكري، لكن الحرب امتدت إلى أواخر صيف عام ١٨٩٠، تكبدت فرنسا خسائر عسكرية جسيمة الامر الذي دفع السلطات الفرنسية لإنهاء تلك الحرب (١٣).

مثلت حرب داهومي الأولى انتصاراً معنويًّا للدahوميين، ومارقاً عسكرياً ودبلوماسياً للفرنسيين، أجبرت فرنسا على التفاوض وعقدت معاهدة مع بيهازين ضمنت للفرنسيين امتيازات تجارية حصرية في موانئ كوتونو وبورتو نوفو، وهو ما مثل العودة إلى الوضع الراهن قبل الحرب (١٤) ومع ذلك، لم يكتفِ الفرنسيون بالحفاظ على سلطتهم على التجارة في كوتونو وبورتو نوفو، بل أرادوا مد سيطرتهم على طرق الملاحة المهمة على نهر النيجر في شمال داهومي (١٥)، مما مهد الطريق لحرب داهومي الثانية (١٦).

جهزت فرنسا جيشاً في ربيع عام ١٨٩٢، بقيادة العقيد ألفريد دودس (Alfred Dodds)، الذي قام بشن هجوماً على العاصمة ابومي ، تمكن من احتلالها أواخر عام ١٨٩٢، على الرغم من مقاومة القوات الداهومية وتفوقها العددي لكن تلك المقاومة لم تصمد طويلاً أمام القوات الفرنسية المجهزة بأسلحة متقدمة آنذاك، لذا انهزم جيش داهومي واستسلم دون شروط في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٩٤ (١٧).

بعد الهزيمة التي مُني بها جيش داهومي على يد العقيد دودس، تقدمت القوات الفرنسية نحو نهر النيجر إذ أسست الحدود الشمالية لمستعمرة داهومي الفرنسية (١٨)، وتمت السيطرة على العاصمة ابومي وجعلها محمية فرنسية (١٩)، ثم عقدت سلسلة من المفاوضات في كانون الثاني ١٨٩٤ وافق بيهازين على التنازل والذهاب إلى المنفى في جزيرة المارتينيك في البحر الكاريبي (٢٠)، وفي عام ١٩٠٠ تم حل مملكة داهومي واعلانها مستعمرة فرنسية خاضعة للحكم الفرنسي المباشر، لتكون بعدها جزءاً من افريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F)، ثم اقليماً فرنسياً في





التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠ - ١٩٩٠

ما وراء البحار، وذلك بموجب المرسوم الصادر في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٠٤ صارت داهومي ضمن الحكومة العامة لغرب إفريقيا الفرنسي^(١).

اتبعت فرنسا تجاه مستعمراتها في غرب إفريقيا سياسة خاصة تسمى "الاستيعاب"، والتي بموجبها عدت جميع سكان إمبراطوريتها مواطنين فرنسيين، ولهم حق التصويت وشغل المناصب العامة، إلا أنها سرعان ما تخلت عن تلك السياسة، واعتمدت سياسة أكثر تقييداً تسمى "الارتباط"، بمعنى أن الفرنسيين اتبعوا سياسة إرسال موظفين إداريين من باريس إلى مستعمراتها للاشراف على الحكم في داهومي وغيرها، ومن سلبيات ذلك، عدم تمنع الأفارقة بحماية القوانين الفرنسية أو اعطاء رأي في الحكومة وخضوعهم لاستبداد المسؤولين الفرنسيين وكان هدف فرنسا من سياسة الارتباط توسيع قواتهم العسكرية من خلال تجنيد الآف الأفارقة للخدمة العسكرية غير الطوعية التي بدأت في أوائل القرن العشرين واستمرت لغاية منتصف الخمسينيات، وكان التجنيد اجبارياً^(٢).

كان التجنيد له بعض المزايا للجنود الأفارقة منها اعفائهم من الضرائب طوال مدة بقائهم في الخدمة مع راتب تقاعدي بموجب مرسوم عام ١٨٨٩^(٣)، إلا أن تجنيد الشباب الداهومي في الجيش الفرنسي أدى إلى استنزاف القوى العاملة في مجال الزراعة واستخدامهم لتطوير البنية التحتية للنقل التي أحتجاجها الفرنسيون لنقل الموارد الطبيعية أو الخام إلى مناطق التجارة الساحلية^(٤) فضلاً عن استخدامهم كقوة عامله رخيصة، وأيضاً استخدمو جنود للسيطرة على مناطق غرب إفريقيا الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى، وقاتل الأفارقة المجنّدون في أوروبا وأسيا وأفريقيا قبل وأثناء الحربين العالميتين^(٥). يتبيّن مما تقدم اتباع فرنسا سياسة الحكم المباشر في داهومي وربطها إدارياً وسياسيًا بحوكمتها في باريس، ومارست سياستها الاستعمارية وجندت العديد من الرجال في داهومي ليشاركون في معاركها.

أن إجبار السود على الخدمة في الجيوش الاستعمارية الفرنسية قد عمل في نهاية المطاف ضد المصالح الفرنسية في غرب إفريقيا^(٦)، وبعد الحربين العالميتين، كان غالبية النشطاء السياسيين في داهومي جنوداً سابقين، ومن تلك الشخصيات الوطنية لويس هونكارين (Louis Hunkanri)^(٧) أحد القادة المناهضين للاستعمار في داهومي، قبل اعتقاله عام ١٩٢٣، نظم هونكارين اتحاداً سياسياً في داهومي، على غرار اتحاد ألفه أثناء وجوده في باريس، ورغم أن هونكارين كان معروفاً كمناهض للاستعمار في داهومي خلال سنوات ما بين الحربين، إلا أنه لم يكن الصوت الوحيد الذي ارتفع ضد سياسات الاستبداد الاستعماري الفرنسي^(٨).



زادت الأنشطة السياسية بعد انتهاء الحربين العالميتين، ضد الاستعمار الفرنسي في داهومي، لأن المحاربين القدامى العائدين شهدوا على ضعف الفرنسيين، كان الفرنسيين قبل الحرب العالمية الأولى، في نظر شعب داهومي قوة مطلقة لا تقهق، لأنهم سيطروا على بلادهم في مدة زمنية قصيرة، ومع ذلك، وكما أوضحت أفعال المحاربين القدامى العائدين إلى داهومي ما بعد الحرب العالمية الأولى، مثل هونكارين، بدأ الاعتقاد الذي كان سائداً أن الرجل الأبيض لا يقهق قد انهار، وتتسارع هذا التدهور خلال الحرب العالمية الثانية^(٢٩).

عاد العديد من محاربي غرب أفريقيا الذين خدموا جنباً إلى جنب مع القوات الفرنسية إلى أوطانهم حاملين قصصاً عن تجاربهم الحربية، روى أحد المحاربين القدامى الذين قاتلوا الألمان في أوروبا تجربته بهذه الطريقة: *كنا مع الفرنسيين طوال الوقت، كنا أقوى من البيض، تلك الرصاصات التي أصابت سني كانت ستقتل أبيض، عندما بدأ إطلاق النار، فر البيض، كانوا يعرفون المنطقة، بينما لم نعرفها نحن، لذلك بقينا. ضباطنا كانوا خلفنا*^(٣٠)، وتوضح مثل تلك القصص السبب وراء إلهام المحاربين القدامى العائدين إلى داهومي بعد الحرب العالمية الثانية للمشاركة بنشاط في الحركات السياسية التي تهدف إلى إنهاء الحكم الاستعماري الفرنسي في أوطانهم^(٣١).

لم تُوفَّ فرنسا بالوعود التي أطلقها للمحاربين القدامى العائدين من الحرب، ومن بين تلك الوعود منح الجنسية الفرنسية لجميع سكان غرب أفريقيا، وإنهاء التجنيد الإجباري والعمل القسري، والتمثيل العادل في الجمعية الوطنية، وزيادة سيطرة الأفارقة على الشؤون السياسية المحلية. ونتيجةً لذلك، فشلت سياسة الدمج التي انتهت بها فرنسا بعد الحرب، لأن بوادر حركة الاستقلال الشعبية في غرب أفريقيا كانت أقوى من أن تُخمد، ولم تكن فرنسا، التي أضعفتها الحرب العالمية الثانية، في وضع يسمح لها بوقف الحماس المناهض للإستعمار، وابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، أظهر البرلمان الفرنسي ميلاً ملحوظاً نحو السماح بالحكم الذاتي في غرب أفريقيا^(٣٢).

بدأ الدهوميون بالاضطلاع بدور فاعل في الحياة السياسية الحديثة للبلاد، أي بالتتزامن مع مؤتمر برازافيل (Brazzaville)^(٣٣) في عام ١٩٤٤ الذي تم بموجبه الغاء قانون الاندیجيا^(٣٤) وتحسين الأوضاع الداخلية للسكان ووجوب اشراكها في العملية السياسية ورفع المستوى الاقتصادي واجراء تغييرات في الاحوال الاجتماعية، كما أجرت الحكومة الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثاني من أيلول عام ١٩٤٥، بعض التعديلات الدستورية، وصدرت مجموعة من الدساتير لتحديث علاقتها مع مستعمراتها بإجراءات تتسم بالواقعية السائدة



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

آنذاك، وكان من أهمها دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في تشرين الأول عام ١٩٤٦، الذي أحدث تغيرات دستورية تجاه داهومي وبقية المستعمرات الفرنسية الأخرى، إذ تحولت بموجبه داهومي لتكون جزء من فرنسا وذلك على غرار دول الكومنولث البريطاني^(٣٥).

شارك أولئل المثقفين الداهوميين، الذين تلقوا تعليمهم في المدارس والجامعات الفرنسية، في النظام السياسي القائم آنذاك، المتعدد الأحزاب وغير مستقر بسبب التناقضات بين الشخصيات السياسية البارزة التي مثلت ثلات مناطق رئيسة وما يرتبط بها من إرث سياسي: الشمال (حول باراكو) بقيادة هوبرت ماغا(Hubert Maga)^(٣٦)، والوسط (حول أبومي) بقيادة جوستين اهوماديغبي (Josten Ahomdegbe)^(٣٧)، والجنوب الشرقي (حول بورت نوفو) بقيادة سورو ميغان أبيثي(Sourou-Migan Apithy)^(٣٨).

شكلت في داهومي في عام ١٩٥٧ حكومة شبه مستقلة عملت على المطالبة بالاستقلال والخلاص من السيطرة الفرنسية، عرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle) في عام ١٩٥٨ على جميع المستعمرات الفرنسية استفتاء حر إما الاستقلال السياسي الفوري أو الحكم الذاتي الداخلي ضمن المجتمع الفرنسي وفيما يتعلق بمستعمرة داهومي فقد صوتوا للاستمرار في المجتمع الفرنسي، وصار هوبرت ماغا أول رئيس وزراء للمستعمرة، ولكن بعد عامين فقط، قررت المستعمرة أنها تفضل الاستقلال عن فرنسا، اجتمع المؤتمر التأسيسي الرسمي لحزب الشعب الثوري في كوتونو في تموز ١٩٥٨ ، قبل أسابيع قليلة من الاستفتاء، تم تمثيل داهومي بعدد من المندوبين، من بينهم ثلاثة من الشخصيات السياسية المستقبلية أبيثي وماغا وزينسو (Zinso)، وكان مؤتمر كوتونو الذي شكل سابقاً قد دعا إلى التصويت بالرفض إلى الاستقلال الفوري، وهو الشعار الذي تبناه بالإجماع (٣٥٠) مندوياً من (١٣) إقليماً من أراضي الاتحاد الفرنسي، لكن ذلك القرار لم يحسم القضية، جرى في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٥٨ استفتاء ، أدلى الناخبوون الداهوميون بـ (٤١٨.٩٦٢) صوتاً بـ "نعم" و (٩.٢٤٦) صوتاً بـ "لا" في الرابع من تشرين الأول ١٩٥٨ صدر دستور ديغول، والذي بموجبه تقرر منح الاستقلال للمستعمرات المعروفة باسم الجماعة الفرنسية التي منحت الاستقلال الذاتي وكان من ضمنها داهومي، وفي الرابع من كانون الأول ١٩٥٨، صارت داهومي عضواً في المجتمع الفرنسي الجديد^(٤٠). اتضح مما تقدم ان مسألة الاستقلال كانت واقعة بين رأيين، الأول تمثله الطبقة السياسية المستفيدة من الاستعمار وهي تنظر إلى الاستقلال انه مغامرة وان البلد بحاجة ماسة لدعم فرنسا، اما الرأي الثاني ممثل بالمعارضة والاوساط الشعبية التي ترى ان قضية الاستقلال لا يمكن التنازل عنها تحت أي مسوغ.





تولى سورو ميغان ابيثي في الرابع من كانون الأول ١٩٥٨ منصب رئيس مجلس الحكومة وتم تغيير اسم داهومي إلى جمهورية داهومي، وفي كانون الاول ١٩٥٨ وضعت دستوراً لها بعد استفتاء شعبي وأسهم في تنظيم العلاقة مع الحكومة الفرنسية وصارت تعرف بجمهورية داهومي⁽⁴¹⁾، وكذلك قامت بعض دول غرب إفريقيا بتأسيس اتحاد عرف بـ اتحاد ساحل بنين في نهاية عام ١٩٥٨ ، والذي ضم كلاً من (دahومي، ساحل العاج، النيجر ، فولتا العليا)، الذي نظم العمل المشترك في اتخاذ قرارات وسياسات خارجية واقتصادية موحدة من خلال مجلس استشاري للتنسيق المشترك⁽⁴²⁾.

اختارت النخبة السياسية الجديدة إدخال نظام ديمقراطي ليبرالي يتماشى مع النموذج المستخدم في فرنسا. استوحى الدستور الجديد، الذي اعتمد عام ١٩٥٩ ، إلى حد كبير من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ ونص على نظام برلماني مع رئيس على رأس البلاد، ورئيس وزراء مسؤول أمام البرلمان، كما حدد الدستور الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والصحافة⁽⁴³⁾. جرت في شباط ١٩٥٩ انتخابات في داهومي، وفي نيسان من العام ذاته تم اختيار أعضاء المجلس التشريعي لمدة خمس سنوات وتتألف من سبعين عضواً⁽⁴⁴⁾.

عقدت الأمم المتحدة اجتماعاً في دورتها الخامسة عشر للجمعية العمومية والتي عرفت بالدورة الأفريقية، والتي افتتحت في العشرين من أيلول عام ١٩٥٩ حضرها (٣٤) رئيس وزراء و(٦٩) وزير خارجية، وذلك لمناقشة مجريات الأوضاع في دول القارة الأفريقية وحركات التحرر المطالبة بالاستقلال، تم اتخاذ قرار بشأن استقلال داهومي في باريس من خلال المشاورات التي عرفت باسم الوفاق والتي شارك فيها رئيس الوزراء ماغا، والذي عاد إلى داهومي في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٠ ، وأعلن أنه طلب شخصياً استقلال داهومي وقد شهدت المدة الواقعة بين شهري حزيران وتشرين الأول من العام نفسه، استقلال اربعة عشر دولة إفريقية كانت داهومي من ضمن تلك الدول، إذ أعلنت داهومي الاستقلال في الأول من آب عام ١٩٦٠⁽⁴⁵⁾ .

جرت انتخابات رئاسية في الرابع من كانون الأول ١٩٦٠ ليفوز فيها حزب الوحدة الداهومي، يوعين هوبيرت ماغا رئيساً للبلاد وتولى سورو ميغان ابيثي منصب نائب الرئيس، بعد ان تحالف في حزب الوحدة الداهومي، تلك الأحزاب التي ما لبثت ان غيرت أسماءها وتحالفت أعضائها تارة وافترقوا تارة أخرى وفقاً للظروف والأوضاع السياسية الراهنة آنذاك⁽⁴⁶⁾.



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

المحور الثاني: التطورات السياسية الداخلية في داهومي ١٩٦٠-١٩٧٢.

اتسمت إدارة السلطة السياسية في داهومي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٧٢) بتوليهما من عدة رؤساء منتخبين ديمقراطياً أو نصّبوا أنفسهم عن طريق الانقلابات العسكرية، وهذا ما يُفسر تعدد الحكومات التي شُكلت خلال تلك المدة.

بعد استقلال داهومي في الأول من آب ١٩٦٠، تم اعتماد دستور للبلاد في السادس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، ليحدد الأطر القانونية للدولة الفتية، تالف الدستور من (٧٧) مادة، وقد أرسى هذا الدستور نظاماً رئاسياً، يتضمن انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب وفقاً للمادة(٨)، ويُساعد نائب الرئيس بموجب المادة(٩)، ويُنتخب رئيس الجمهورية ونائبه لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويحق لهما إعادة انتخابهما، ويتمتع رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية الحصرية، كما يُعين أعضاء الحكومة ويحدد صلاحياتها، وأعضاء الحكومة مسؤولون أمامه، وهو أيضاً الشخص الوحيد الذي ينهي مهامهم، ويرأس مجلس الوزراء^(٤٧).

جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٦٠، وفقاً لأحكام الدستور، وحصلت قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي التقدمي (PDU) على (٤٦٨) ألف صوت، أي ما يعادل (٦٩٪) من الأصوات المدلى بها في صناديق الاقتراع، وحصل حزب الجبهة المتحدة ضد الدكتاتورية على (٢١٣,٥٦٤) صوتاً، أي ما يعادل (٣١٪) من الأصوات المدلى بها، وتضمنت كل قائمة (٦٢) اسمًا مرشحاً، فازت قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي التقدمي الذي أصبح الحزب الحاكم والوحيد في البلاد بعد الغاء جميع الأحزاب السياسية وشكلت الحكومة على النحو الآتي^(٤٨): هوبرت ك. ماغا رئيساً للجمهورية، ميغان ايثي نائباً للرئيس، اسوغبا أوكي وزيراً للخارجية، فيكتوريان غباغيدي وزير الأشغال العامة والنقل والاتصالات، بول داريوكس وزير التجارة والاقتصاد والسياحة جوزيف أ. كيكي وزير العدل والتشريع ميشيل أهوانمينو وزير التعليم والثقافة، سيباستيان داسي وزير الزراعة والتعاونيات، ألكسندر أداندي وزير المالية والميزانية، رينيه ديروكس وزير الصحة العامة والشؤون الاجتماعية، بيرتين بورنا وزير الخدمة المدنية والعمل.

برزت السياسة الإقصائية منذ عام ١٩٦١ واتخذت مظاهر التناقض السياسي والمعارضة منحى عنيقاً وبشكل متزايد، وقد أدى ذلك إلى تفاقم التمييز على أساس الأصل العرقي والطائفي، واعتبر القمع الذي شنه نظام الرئيس هوبرت ك. ماغا ضد نشطاء الجبهة المتحدة ضد الدكتاتورية، ولا سيما بعد سجن معظم قادتها، وعلى راسهم رئيس الجبهة جوستين. أهوماديغبي،



من جماعة الفون العرقية، أدى ذلك إلى تفاقم العنف العرقي والطائفي وانعكس ذلك على الأوضاع السياسية في البلاد⁽⁴⁹⁾. يمكن القول أن التنوع العرقي في داهومي شكل عقبة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.

وقد مهدت الإضرابات العمالية التي شهدتها البلاد والازمات الاجتماعية الواسعة النطاق، فضلاً عن استياء الجيش بعد قيام الرئيس هوبيرت ماغا بإلغاء مبدأ التعددية الحزبية، خلافاً للمادة (٧) من الدستور والتي نصت على أن: **الأحزاب والجماعات السياسية تساهم في التعبير عن حق الاقتراع. وتشكل وتمارس أنشطتها بحرية، شريطة احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية وقوانين الجمهورية**⁽⁵⁰⁾ أدى ذلك إلى اعتماد نظام الحزب الواحد، الامر الذي دفع الجيش بقيادة العقيد كريستوف سوغلو (Christophe Soglo)⁽⁵¹⁾ رئيس أركان الجيش آنذاك، للقيام بانقلاب عسكري على السلطة في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٣، وأعلن حل الجمعية الوطنية وتعليق العمل بالدستور، وكان ذلك بمثابة بداية عدم الاستقرار السياسي في داهومي⁽⁵²⁾.

تألفت حكومة الرئيس سوغلو على النحو الآتي: كريستوف سوغلو رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة المؤقتة، والمُسؤول عن الدفاع والداخلية والأمن والإعلام، هوبيرت ماغا وزير الدولة للشباب والشؤون الخارجية والأشغال العامة والبريد والاتصالات والنقل والسياحة، ميغان أبيشي وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية والتخطيط والزراعة والتعاون، جوستن. أهوماديغبي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، والخدمة المدنية، والصحة، والتعليم الوطني⁽⁵³⁾.

تشكلت حكومة العقيد كريستوف سوغلو، من وزراء كانوا رؤساء سابقين وزعماء لأحزاب سياسية: حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية (UDD) بزعامة جوستين. أهوماديغبي، وحزب الثورة الديمقراطية (PRD) بزعامة ميغان س. أبيشي، وحزب الحركة الديمقراطية الشعبية ضد الدكتاتورية (MDD) بزعامة هوبيرك. ماغا. إلا أن الأخير استقال من هذه الحكومة واودع السجن بتهمة اختلاس الأموال العامة⁽⁵⁴⁾. يبدو ان الجنرال كريستوف سوغلو أراد بهذه التشكيلة الوزارية التي ضمت اغلب القيادات السياسية البارزة في البلاد ان يثبت اركان حكومته والحفاظ عليها بالإضافة الى تعزيز الوحدة الوطنية وقوة الدولة.

حلَّ رئيس الجمهورية في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣، الأحزاب والمنظمات السياسية، واعتمد نظام الحزب الواحد، وبناءً على ذلك، تأسس الحزب الداهومي الديمقراطي (PDD) في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٦٣، كما اعتمد دستور جديد في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٤، وبموجبه أجريت انتخابات رئاسية فازت بها قائمة الحزب الداهومي



الديمقراطي (PDD) بقيادة ميغان أبيثي الذي انتخب رئيساً للجمهورية، وجوستين أهوماديغبني نائباً للرئيس، لكن المشاكل الدستورية سرعان ما وضعت رئيس الجمهورية في مواجهة رئيس حكومته⁽⁵⁵⁾.

كان الخلاف حول تعيين رئيس المحكمة العليا. ووفقاً للمادة (١٦) من الدستور، الفقرة (٥)، التي تنص انه عند انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية ونائبه وأعضاء الجمعية الوطنية، تشكّل حكومة مؤقتة من خمسة أعضاء، تُكلّف في غضون ثلاثة أيام من انتهاء هذه المدة والتحضير لانتخابات جديدة. وتتألف الحكومة المؤقتة من رئيس المحكمة العليا، ورئيس الحكومة المؤقتة، وأربعة أشخاص يعينهم رئيس المحكمة العليا. وبفضل هذا الامتياز، أراد كلّ منهما أن يكون رئيس المحكمة إلى جانب، ومع ذلك، ووفقاً للمادة (٨٦) من الدستور، يُعين رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا لمدة ست سنوات. وفي الوقت نفسه، تلزم المادة (٢٥) رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء المحكمة العليا في مجلس الوزراء. وتضيف المادة (١٠٢) أن الأحكام الازمة لتطبيق الدستور تكون موضوع قانون يقره مجلس الأمة". بناءً على ذلك، أراد رئيس الدولة المضي قدماً في تعيين أعضاء المحكمة العليا. ومع ذلك، نظراً لعدم وضوح المادة (٨٦) بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في هذا التعيين، قرر مجلس الوزراء إحالة الأمر إلى مجلس الأمة من خلال مشروع قانون. رأى رئيس الحكومة ضرورة تعيين قاضٍ مشهود له بخبرته الفنية لرئاسة المحكمة العليا من أجل إعطاء المحكمة صورة جيدة. أما رئيس الجمهورية، فقد جادل بأن محاولة إجباره على تعيين رئيس المحكمة العليا شكّلت انتهاكاً لحرية الاختيار التي سمح بها المادة (٨٦) في النهاية، ساد موقف الحكومة على موقف رئيس الجمهورية. ففي السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٥، أقال مجلس الشعب (الحكومة والجمعية الوطنية والنقابات مجتمعة) رئيس الجمهورية ونقل صلاحياته إلى رئيس الحكومة. وكان من المتوقع أن يستولى الجيش على السلطة. ففي التاسع والعشرين من تشرين الثاني توجه وفد من الضباط للحصول على استقالة ميغان س. أبيثي وجاستن ت. أهوماديغبي. وبعد استقالتها، جمع تايرو كونجاكو Taïrou Congacou⁽⁵⁶⁾ رئيس الجمعية الوطنية، بموجب المادتين (٧٧) و(٣٥) من الدستور بين مهام رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة⁽⁵⁷⁾.

أصبح تايرو كونجاكو في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥، رئيساً للجمهورية، إلى جانب منصبه كرئيس للجمعية الوطنية، ووفقاً للمادة (١٦) من الدستور، الفقرة (٥)، "تشكل حكومة مؤقتة من خمسة أعضاء، تُكلّف في غضون ثلاثة أيام من انتهاء ولاياتها المذكورة بالتحضير لانتخابات جديدة. وهكذا، وفي اليوم التالي لتوليه السلطة، شكل الرئيس





تاهiro Konjako حكومة مؤلفة على النحو التالي: تاهiro Konjako رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة المسؤول عن الدفاع، والداخلية، والخارجية، والعدل ، والتخطيط، والإعلام، أنطوان بوبوا وزير الدولة للمالية والاقتصاد والتنمية الريفية والتعاون، إيمانويل تيتيجان وزير الدولة للأشغال العامة والنقل والاتصالات والسياحة جان ساكا وزير الدولة للخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية ميدي موسى يايا وزير الدولة للتربية الوطنية والشباب والرياضة والصحة^(٥٨).

قرب الرئيس تاهiro Konjako السياسيين من مجموعته العرقية واستبعد السياسيين من المجموعات العرقية الأخرى، كان على الرئيس تاهiro التحرك بسرعة لتنظيم انتخابات جديدة، وتعيين رئيس للمحكمة العليا. كما أطلق سراح ماغا والوزراء السابقين وكبار المسؤولين الذين اعتقلوا بتهمة اختلاس الأموال العامة، وسمح بشكيل أحزاب جديدة وهي: المؤتمر الوطني لداهومي (CND) بزعامة أبيثي، والتحالف الديمقراطي لداهومي (ADD) لأهوماديفي، والاتحاد الوطني لداهومي (UND) لماغا، يبدو أنها نفس الأحزاب القديمة بشخصيتها وبرامجها لكن بأسماء جديدة^(٥٩)، لذلك لم يمهل تاهiro Konjako طويلاً، إذ تم اسقاطه بانقلاب عسكري ناجح في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٦٥ الذي بشر بنظام عسكري جديد، وهو نظام الجنرال كريستوف سوغلو، خلال عامين من توليه السلطة، نفذ الجنرال كريستوف سوغلو إجراءات تشفيرية، شملت السيطرة السياسية على المجتمع المدني والأنشطة الحكومية من قبل لجنة اليقظة العسكرية (CMV)، التي شُكلت في السادس من نيسان ١٩٦٧. أثارت قرارات الجنرال غير الشعبية غضب الضباط الشباب الذين أطاحوا به بقيادة العقيد Morris Kouandéti^(٦٠) في السابع عشر من كانون الأول عام ١٩٦٧.

لم تستمر حكومة العقيد Morris Kouandéti سوى يوم واحد فقط، انتهت بانقلاب عسكري قاده الجنرال ألفونس آلي Alphonse Alley في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٦٧ وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية، وقدم حزمة إصلاحات منها وضع دستور جديد للبلاد في الحادي عشر من نيسان ١٩٦٨، الذي نظم مبادئ حكومة داهومي وأنشأ نظاماً قوياً، وقد أضفى الشرعية على حكمه من خلال إجراء انتخابات رئاسية، انتخب رئيساً للجمهورية بالاقتراع العام، وجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، أرسى هذا الدستور هيمنة السلطة الرئاسية على جميع مؤسسات الدولة، رفض الجيش الاعتراف بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها الفونسي آلي، إذ ادركت قيادة الجيش تمسك الفونسو آلي بالسلطة واصراره في ابعاد رفقاء من الضباط عن المراكز الحساسة في السلطة، وهذا مثل شقاً كبيراً بين صفوف المؤسسة العسكرية، لذلك تم عزله، كان الضباط



الشباب مدفوعين باهتمامٍ وحيدٍ، أولاً وقبل كل شيء، بوحدة الجيش الفتى، ثم ضمان العودة إلى الشرعية عبر الديمقراطية في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب، أُجريت انتخابات جديدة، لكن المرشح الأبرز للرئاسة، الدكتور باسيل أدجو، لم يُختار، إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية سوى (٢٦,٢٪)، عقد اجتماعٌ لتعيين رئيس للجمهورية، وقع الاختيار على الدكتور إميل د. زينسو Emile D. Zinsou^(٦٢) وكلف رئيساً للجمهورية في السابع والعشرين من حزيران ١٩٦٨، وأدى اليمين الدستورية رسمياً في السابع عشر من تموز من نفسه. وقد أضفى الشرعية على سلطته من خلال اجراء استفتاء في الثامن والعشرون من تموز ١٩٦٨ بنسبة تصويت (٧٢,٦٪) بنعم. اعلن في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٦٨ عن تشكيل حكومته التي ضمت احد عشر وزيراً من بينهم عشر وزراء عسكريون ووزير مدني، حكم النظام الجديد البلاد حكماً مطلقاً، لذا واجه الرئيس إميل زينسو ضغوطاً وتهديدات من قبل القوى العسكرية والنقابية المناوئة له ، وفي مقدمتها رئيس اركانه موريس كوانديتي Maurice Kouandété الذي أطاح به، في العاشر من كانون الأول ١٩٦٩^(٦٣).

القى كوانديتي خطاباً عبر الاذاعة انتقد فيه النظام المنهاج قائلاً: "... أن نظام الرئيس زينسو لم ينشئ حالة من انعدام الأمن التام فحسب، بل انحرف عمداً أيضاً عن المبادئ الديمقراطية التي كفلها الدستور..."^(٦٤) تولت هيئة عسكرية السلطة في العاشر من كانون الاول ١٩٦٩، ألغت من بول إميل دي سوزالز Benoît Sinzogan، وبينوا سينزوغان Emile de Souza، وموريس كوانديتي^(٦٥)، وبموجب المرسوم رقم ٥٣-٦٩ الصادر في السادس والعشرون من كانون الاول ١٩٦٩، الذي وضع ميثاق حكومة الديركتور (هيئة حكومية جماعية)، جمعت السلطان التنفيذية والتشريعية، وتولاها المقدمون الثلاثة الذين شكلوا حكومة الديركتور. وقد أرسى هذا المرسوم أساس حكومة الديركتور، التي تتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية حصرية، كما أنها حدّدت وأدارت سياسة الدولة. ورُزقت الوزارات بين أعضاء حكومة الديركتور، كان رئيس حكومة الديركتور هو الأقدم وال أعلى رتبة بين المقدمين الثلاثة. وبموجب ذلك تولى إميل دي سوزا في الثامن عشر من كانون الاول ١٩٦٩ رئاسة الجمهورية وتوزعت الحقائب الوزارية الثلاث بالتساوي بين المقدمين الثلاثة، الأول من الجنوب، والثاني من الشمال، والثالث من الوسط^(٦٦). تسببت حكومة الديركتور في استياء شعبي بسبب تخبطها في إدارة البلاد، لدرجة أن شمال داهومي أراد الانفصال عن الجنوب. طلب القادة العسكريون من جميع الرؤساء السابقين الموافقة على إيجاد رئيس للبلاد. لكن لم يتم الاتفاق على ذلك، في تلك الائتاء وقع السياسيين المخضرمين هوبيرك. ماغا وجاستن أهوماديغبي وميغان أبيثي، ميثاً في الثلاثين من نيسان





١٩٧٠، لإنشاء المجلس الرئاسي كحل سياسي للازمة. وفي السابع من ايار من العام نفسه، منح هذا المجلس ميثاقاً نصَّ على رئاسة دورية لمدة عامين لكل من الاعضاء الثلاثة بالترتيب الآتي: هوبيير ماغا، جاستن أهوماديفي، وميغان أبيثي، بالترتيب المنصوص عليه في المادة (١٢)، بموجب المرسوم CP-٣٤-٧٠ الصادر في السابع من ايار ١٩٧٠. يرأس المجلس رئيسٌ، وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آنٍ واحد. يتمتع المجلس الرئاسي بصلاحياتٍ تطبيقيةٍ وتشريعيةٍ حصرية. يُعينُّ أعضاء الحكومة بناءً على توصية كلّ منهم، ويُحدد مسؤولياتهم (المادة ١٥). بعد ذلك، يُوضع الوزراء تحت السلطة المباشرة لرئيس المجلس الرئاسي^(٦٧)، اصبح هوبيرت ماغا أول رئيسٍ للمجلس الرئاسي للمرة من السابع من ايار ١٩٧٠ إلى السابع من ايار ١٩٧٢ اتسمت سنتا هوبيير ماغا في السلطة بالاضطرابات. في الواقع، كانت هناك احتجاجات من المعلمين والطلاب على قانون التعليم الوطني، كُلِّفت جمعية استشارية وطنية برئاسة بول داريو بتقديم اقتراحات للحكومة، لكنها لم تفلح في إيجاد حلول ناجعة، كما فشل جاستن أهوماديفي، الذي أدى اليمين الدستورية في السابع من ايار ١٩٧٢، في استعادة النظام، في ظل هذا الجو المتوتر، أطاح الجيش بالمجلس الرئاسي في السادس والعشرون من تشرين الأول ١٩٧٢. وُعيّن القائد ماثيو كيريكيو رئيساً للجمهورية^(٦٨).

يتضح مما تقدم ان الحكم العسكري في داهومي (بنين) افرز حالة من عدم الاستقرار الأمني وتدني في الواقع الاقتصادي، فالحكومات العسكرية كانت هشة وضعيفة لم يهمها سوى تحقيق مصالحها على حساب الشعب، وبمرور الأيام ايقن الشعب سوء الإدارة العسكرية.

المبحث الثالث

الحكم العسكري - المدني للجنرال ماثيو كيريكيو ١٩٦٠-١٩٧٢

أنهى الانقلاب العسكري الذي قاده المقدم ماثيو كيريكيو بدعم من قوات الدرك وضباط عسكريون في السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٢ نهائياً حالة عدم الاستقرار السياسي التي اتسم بها التاريخ السياسي لداهومي منذ عام 1960، إذ إن تجربة المجلس الرئاسي تعرضت لانتقادات لاذعة، كما يتضح ذلك من الخطاب الإذاعي للجنرال ماثيو كيريكيو^(٦٩) يمثل المجلس الرئاسي وحكومته، المنسقمان والمُقوضان بفعل تناقضاتهما الداخلية، والمدانان بالتقاعس، مشهداً يومياً مُحزناً لنقصهما الفطري، وعجزهما المُشين، وعجزهما الذي لا يغفر عن إدارة شؤون الدولة بسلامة، وقيادة شعب داهومي بكرامة نحو خدِّ أفضل^(٧٠) كما أضاف قائلاً: "يمارس الجيش الوطني ، حتى إشعار آخر، كامل الصالحيات الممنوحة لدولة داهومي،



يجب على جميع مسؤولي الدولة، وجميع العاملين في مدننا وريفنا، أياً كانوا وعلى أي مستوى، الاستمرار في أداء مهامهم اليومية بشكل طبيعي، بمزيد من الإيمان والانضباط. يلتزم الجيش رسمياً بمنح شعب داهومي الأمل في فجر جديد حقاً، عاش الجيش! عاشت الثورة!
عاشت داهومي! ⁽⁷¹⁾

شكل كيريوكو مجلساً عسكرياً وطنياً ثورياً من (١٢) عضواً، تألف من أربعة ضباط من كل منطقة من المناطق الثلاث في البلاد آنذاك، ولكن كانت هناك صعوبات في توحيد المصالح. أدى التوتر بين الشخصيات المهيمنة في اللجنة الحاكمة إلى إقالة قائدين مؤثرين، هما جانفييه أسوجا وميشيل أيكبي خلال عام ١٩٧٥. وتبع ذلك عدة اعتقالات، كانت هذه المدة الأصعب على كيريوكو، لكنه حل مشاكله بإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية بالكامل⁽⁷²⁾ تألفت حكومة كيريوكو من ضباط جيش شباب من مناطق متفرقة داخل داهومي⁽⁷³⁾.

شرع كيريوكو في محاربة سياسات الماضي، أعاد تسمية داهومي إلى جمهورية بنين الشعبية في كانون الأول ١٩٧٥، وأسس حزباً واحداً يُعرف باسم حزب الثورة الشعبية في بنين⁽⁷⁴⁾.

قضى ماثيو كيريوكو طوال العقد الأول من حكمه، على خصومه والعديد من حلفائه السابقين، وكما كان الحال منذ الاستقلال، فإن الشخص الذي يسيطر على الجيش في بنين هو من يسيطر على البلاد، حافظ كيريوكو بالفعل على سيطرته على النظام العسكري في بنين، وكان نظامه العسكري الأطول عمرًا في داهومي، وعلى الرغم من تبنيه أيديولوجية سياسية جديدة، إلا أن ماثيو كيريوكو، مثل أسلافه، حافظ على سيطرة ملحة على البلاد باستخدام الجيش عند الضرورة، خلال ما يقرب من عقدين من حكمه، استخدم كيريوكو الجيش لحفظ النظام على النطام فعلى سبيل المثال عندما قام الطلاب وغيرهم من المدنيين على مواجهة سياسات إدارته، أرسل الجيش إلى المدارس والجامعات وامرهم بإطلاق النار على أي متظاهر فور رؤيته، كان هذا النوع من القمع الوحشي ضد أي شخص عارض حكومة كيريوكو أمراً معتاداً طوال مدة نظامه العسكري الطويل⁽⁷⁵⁾.

كان انقلاب عام ١٩٧٢ أكثر من مجرد خطوة تطورية، بل كان تغييرًا ثورياً في الآليات الداخلية لحكومة داهومي المدعومة من الجيش⁽⁷⁶⁾ واختار رسمياً الاشتراكية القائمة على الماركسية الليينية كمبدأ سياسي يوجه تجربة البلاد، وشمل ذلك تأميم وحدات الإنتاج وتطوير العمل الجماعي، وإنشاء حزب سياسي واحد حزب الثورة الشعبية في بنين، وإنشاء منظمات عمالية (UNSTB)، ومنظمات نسائية، ومنظمات شبابية، وتغيير العلم الوطني، شهدت هذه





المدة أيضاً ترسّيخ المبادئ марксية في الخطاب العام والوثائق الرسمية، مع التركيز بشكل خاص على الدور القيادي للحزب، والمركزية الديمقراطية، وتدخل الدولة في الاقتصاد، لا سيما في القطاع الزراعي اذ كان من المقرر ضخ استثمارات ضخمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي (77) وبحلول عام ١٩٧٥، حُكمت البلاد بنظام الحزب الواحد الاشتراكي، ووضعت الحكومة التي سيطر عليها الجيش دستوراً اشتراكياً جديداً عام ١٩٧٧ (78). وبذلك أراد الجنرال ماثيو كيريوكو السيطرة والهيمنة على كل مفاصل الدولة بنص دستوري والذي صاغه بما حقق أهدافه بالهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

نظمت انتخابات برلمانية للجمعية الوطنية الثورية (ANR) كل خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٧٩، وتضمنت قائمة حزب الثورة الشعبية في بنين (PRPB) حصصاً لكل فئة اجتماعية وسياسية ودينية مهمة (79).

سعى نظام ماثيو كيريوكو إلى اعتماد نهج تعاوني من خلال تكليف المدنيين بوضع الخطوط العريضة ل برنامجه السياسي (80)، حدد يوم العيد الوطني في الثلاثين من تشرين الثاني بدلاً من الأول من أغسطس، ومع تبني الاشتراكية العلمية، اقتربت بنين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية. وحشدت صحيفة "إيهوزو" التابعة لحزب الثورة الشعبية (PRPB) وإذاعة "لا فوا دي لا ريفوليوشن" بشعارات مثل تسقط الإمبريالية، النصر للشعب، كل السلطة للشعب، رُشح ماثيو كيريوكو، في المؤتمر الوطني الأول لحزب الثورة الشعبية، كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية، في العشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩، انتُخب (٣٣٦) نائباً شعبياً لعضوية الجمعية الوطنية الثورية (ANR) عقب اعتماد الدستور الجديد الصادر في السابع من ايلول ١٩٧٧ (81).

احتفظ ماثيو كيريوكو بالسلطة، مستخدماً مزيجاً من الاعتقالات والمحظوظ والقتل للقضاء على بعض المعارضين، في عام ١٩٧٥، تم قمع المظاهرات والإضراب احتجاجاً على مقتل ضابط راديكالي بارز، النقيب آيكبي، واستخدمت لتبرير اعتقال الطلاب وقاده النقابات. (82) فقد المعارضون وظائفهم وممتلكاتهم وحكم عليهم بالتفويت، وتكرر التعذيب والمضايقة، وأقامت معسكرات دودجا، لاسيما تلك الموجودة في سينغانا، القصر الصغير، العديد من المعارضين، وبدأت الحياة الطبيعية تتراجع، وكان على جميع البنين أن ينادي بعضهم البعض بالرفاق وأحمدت الماركسية الليينية أي بادرة معارضة في البلاد، وأصبحت الحكومة غير شعبية، أدت المدة الثورية الطويلة إلى شخصنة سلطة الدولة ووحدتها (83).



تمكن كيريوكو من التثبت بالسلطة لفترة طويلة من خلال إرضاء البيروقراطيين وأفراد الجيش، وخصص نسبة كبيرة من الميزانية الوطنية للمسؤولين الحكوميين والعسكريين طوال ثمانينيات القرن الماضي، استهلكت رواتب الدولة موظفو الخدمة المدنية والجيش ما يقدر بنحو (٦٥%) إلى (٩٥%) من الميزانية وكلما بذلت محاولة لتقليل عدد الوظائف التي تدعمها الدولة، كانت النقابات العمالية القوية، المدعومة من الجيش، تُوقف جهود التقليل دائمًا^(٨٤).

أدى المستنقع الاقتصادي، الذي وقعت فيه حكومة كيريوكو، إلى انتقاضة شعبية ودعوة لإصلاح حكومي^(٨٥) بحلول عام ١٩٧٩، كانت بنين تواجه جميع مشاكل أنظمة ما قبل عام ١٩٧٢: عجز الميزان التجاري والميزانية، وانخفاض الصادرات، والهدر والفساد، وقطاع عام متزايد باستمرار ولكنه غير منتج، وزيادة الدين العام ستة أضعاف، انخفاض دخل العمال، مما أدى إلى التغيب عن العمل وأشكال أخرى من الاحتجاج الخفي، وإلى نمو التنظيمات غير الرسمية، التي شهدت عدة اعتقالات عام ١٩٨٠، كما ان الفلاحون عانوا من انخفاض دخلهم بنسبة ٢٠.٦٪ سنويًا. وإندراكاً منها لفشل معظم سياساتها، بدأت الحكومة عملية نقد ذاتي ومراجعة للسياسات وإصلاح هيكلية، إلا أن هذه العملية كانت بطيئة وجزئية، وقبل أن تدخل حيز التنفيذ، أصبحت غير ذات جدوى بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، وكان جوهر الأزمة هو الديون الناتجة عن سلسلة من الاستثمارات الكبرى غير المنتجة، لا سيما في إنتاج النفط. وقد تطلب خدمة الدين، الذي ارتفع إلى أكثر من مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦، تسديد دفعات تزيد عن (١٠٠) مليون دولار سنويًا بدءًا من عام ١٩٨٤ فصاعداً. ولم يؤدّ عدم تحقيق هذه المستويات إلا إلى زيادة الدين، وتقليل فرص بنين في الحصول على الائتمان والمساعدات. وانخفاض الصادرات وإيرادات الدولة بشكل مطرد^(٨٦).

أدى انهيار الآمال الكبيرة في إنتاج النفط عام ١٩٨٦، إلى تفاقم الأوضاع، كما تدهورت تجارة القطن المحصول السائد في شمال بنين، وتأخر دفع رواتب القطاع العام، الامر الذي اضطر بنين اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لسد رواتب الموظفين وتسخير أوضاع المؤسسات الحكومية. لم ترض تلك الحلول والوعود التي اطلقها ماثيو كيريوكو الشعب، حتى وصل النظام إلى حالة من اليأس التام في عام ١٩٨٩. لم تستطع حكومة كيريوكو إدارة الدين، كما لم تستطع منع زيادة الإنفاق العام على الرغم من التخفيضات في قطاعي الصحة والتعليم وتحجيم مجموعة متنوعة من المنح ، بما في ذلك مخصصات السكن والتي تبلغ قيمتها (١٠٪) من الراتب، وكان أحد الأسباب الرئيسية هو التزام الحكومة بتوظيف الخريجين في القطاع العام، والتي على الرغم من إلغاء التوظيف عام ١٩٨٦، إلا أنها أدت إلى مضاعفة حجم



التوظيف في القطاع العام خلال ثمانينيات القرن الماضي من (٢٠) إلى (٤٧) ألفاً، وثمة عامل آخر المتمثل بالفساد الذي أصبح أكثر شيوعاً ومستشرياً بشكل أكبر خلال حكم ماثيو كيريوكو. ومن الشواهد على ذلك السرقة من المؤسسات العامة وإضافة عمال (خياليين) إلى قائمة الرواتب، والاستحواذ غير القانوني على الأراضي وغيرها من الممتلكات، والتلاعب بالإتفاق الحكومي، أدى ذلك في النهاية إلى سحب الأصول السائلة من النظام المصرفي للدولة بأكمله، لم يقتصر الأمر على منح قروض ضخمة غير مضمونة للوزراء وشركائهم ولاسيما المتورطين في الأعمال التجارية، بل شهد أيضاً تحويلات مالية ضخمة إلى الخارج (غسيل الأموال) على فترات متكررة من قبل المقربين من كيريوكو، نتيجةً لذلك، انهار النظام المصرفي وواجهت الدولة نقصاً حاداً في الأموال لدرجة أنها لم تستطع دفع الرواتب أو منح الطلاب على الإطلاق بحلول أواخر عام ١٩٨٨^(٨٧)، وقع النظام على حكم الإعدام الذي صاغه بفساده الفادح، إذ أدى ذلك إلى ثورة شعبية أدت بدورها إلى انهيار النظام.

أضرب طلاب الجامعات في عام ١٩٨٩، احتجاجاً على عدم دفع المنح وتدهور المرافق والتدريس في الجامعة الوطنية، لم يتلق الطالب رواتبهم منذ أيلول ١٩٨٨، وسرعان ما انضم موظفو وزارة المالية وزارات أخرى إلى احتجاجهم. في بورتو نوفو التي لطالما كانت مركزاً للسخط في الثمانينيات، اندلعت أعمال عنف ونهب ورشق مكاتب المالية بالحجارة، حصل النظام على بعض الراحة من خلال دفع رواتب شهري تشرين الأول وتشرين الثاني، لكن الطلاب استمروا في الإضراب طوال معظم العام، على الرغم من الضغوط الكبيرة. أدى استمرار عدم دفع الرواتب في موعدها، إلى المزيد من الاحتجاجات، كما أضرب عمال المزارع في مجمع "ساف" للسكر، والطاقم الطبي في بورتو نوفو، وموظفو الخدمة المدنية مجدداً، والمعلمين، خلال المدة من آذار إلى تموز عام ١٩٨٩. وكان المعلون والمعلمون والطلبة الأكثر تصميماً، بقيادة نقابة أساتذة الجامعات "SNES". استمر إضراب المعلمين حتى الثالث والعشرون من تشرين الأول من العام نفسه، كان رد فعل كيريوكو هو القمع، وهو الأسلوب الذي استخدمه طوال معظم حكمه، أدى تزايد وفيات الطلاب والمعلمين واعتقالاتهم وفصلهم، رأى المضربون في ضرورة إعادة هيكلة النظام السياسي برمهه، وبدأت تظهر شعارات أخرى مندده حول الأجر والمنحة وشروط العمل لتتضمن إلى شعارات أخرى حول حقوق الإنسان والحريات الليبرالية والديمقراطية، وأصبحت حركة الإضراب حركةً جماهيريةً من أجل التجديد الديمقراطي، رغم قمع السلطة^(٨٨).

استخدمت السلطات السياسية شتى أنواع الحيل، إذ اجتمعت، بناءً على نصيحة من فرنسا، واتخذت قرار حاسم أُعلن لوسائل الإعلام في السابع من كانون الأول ١٩٨٩، بعقد



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠ - ١٩٩٠

مؤتمر وطني، تجتمع فيه كل الجماعات السياسية، بغض النظر عن توجهاتها، للمساهمة في بلورة صفة ديمقراطية جديدة. وبالفعل عقد المؤتمر اثناء المدة ٢٨-١٩ شباط ١٩٩٠ الذي سمي بـ"المؤتمر الوطني للقوى الحية"، الذي فتح عهداً ديمقراطياً جديداً في جمهورية بنين، ووضع دستوراً جديداً، واقام نظاماً سياسياً وفق مبادئ الديمقراطية الغربية، مثل فصل السلطات، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتعدد الأحزاب السياسية، وإنشاء مؤسسات للسلطة الموازية، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتداول السلطة بشكل سلمي، ومن الجدير بالذكر أنه تقرر إلغاء الماركسية اللينينية الأيديولوجية الرسمية للدولة، وإلغاء إلزامية استخدام مصطلح "رفيق" في الخطاب الإداري في بنين^(٨٩).

انتخب نيسفور سوغلو Nicéphore Soglo في السابع والعشرون من شباط ١٩٩٠ رئيساً للوزراء من قبل المندوبين في المؤتمر، وتم تغيير اسم جمهورية بنين الشعبية إلى جمهورية بنين، وأنشئ "المجلس الأعلى للجمهورية" برئاسة إيزيدور دي سوزا Isidore de Souza، رئيس أساقفة كوتونو بموجب المرسوم رقم (٤٠-٩٤)، على يتولى إدارة شؤون البلاد خلال المدة الانتقالية (اذار ١٩٩١ - اذار ١٩٩٠)، في ختام المؤتمر الوطني، بعد أن وافق كيريوكو على تجريد نفسه من صلاحياته السابقة، الذي أنقذ البلاد من فوضى وشيكة، وفي اليوم نفسه، شُكّلت حكومة جديدة متوازنة إقليمياً من التكنوقراط، كُلّفت بإدارة شؤون الدولة، لعب "المجلس الأعلى للجمهورية" الدور الأهم، إذ جمع بين السلطتين التشريعية والقضائية في الفترة الفاصلة بين انتهاء المؤتمر الوطني والتنصيب الرسمي للجمعية الوطنية من جهة، وـ"المحكمة الدستورية" من جهة أخرى. في الواقع، من آذار ١٩٩١ إلى آذار ١٩٩٠، كان معظم أعمال الدولة يقع إلى حد كبير على عاتق أعضاء "المجلس الأعلى للجمهورية"، مثل رؤساء الدولة السابقين، وأعضاء الهيئة التي ترأست المؤتمر الوطني، ورؤساء لجان المؤتمر، وممثلين المحافظات الخمس السابقة^(٩٠). يتضح مما تقدم أن الديمقراطية بدأت تشق طريقها إلى بنين وإن الحياة الديمقراطية اخذت مسارها الصحيح فالتجددية الحزبية وسن دستور جديد تتبأ بحياة ديمقراطية مرقبة، لاسيما بعد أن ابدى ماثيو كيريوكو تعاطفه مع مطالب القوى السياسية والعمل على تحقيقها.

الخاتمة

ان الاستعمار الفرنسي لدahomi (بنين) كان له تأثير واضح على مجريات النظام السياسي فيها، وبعد السيطرة الفرنسية على داهومي في عام ١٨٩٤، جمع المستعمرون الفرنسيون جميع الكيانات السياسية التقليدية في كيان واحد، سمي مستعمرة داهومي، وبدأت



الحياة السياسية الحديثة في هذه المستعمرة عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية، عقب الإصلاحات التي أدخلت في إطار الاتحاد الفرنسي، وقد أدى تمثيل الداهوميين في المجالس المحلية والفيدرالية والحضرية التي أنشأتها فرنسا عام ١٩٤٦ إلى تأسيس عدد من الأحزاب السياسية.

كان البُعد العرقي عنصراً أساسياً في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في بنين، إذ لاحظنا أن كل جماعة سياسية ترقى سدة الحكم تعامل الطوائف الأخرى التي لا تتسمى إلى طائفتها بالقوة والقمع والاقصاء تجاه مطالبهم المشروعة.

تميزت الحياة الدستورية في بنين منذ الاستقلال وحتى عام انتهاء مدة الدراسة بالعشوانية وعدم الاستقرار الذي شهدت البلاد منذ استقلالها أربعة دساتير اذ تمت صياغتها بما يخدم مصالح الطبقة السياسية أثناء تلك المرحلة السياسية، وليس على أساس التحول الديمقراطي.

مثلت الانقلابات العسكرية في داهومي (بنين) حالة متفردة ومميزة في تاريخها ويمكن ارجاع ذلك إلى تردي الواقع الاقتصادي في بنين تعتمد في اقتصادها بشكل أساس على الزراعة وليس لديها موارد أخرى لتطوير اقتصادها لذلك عانى السكان من الفقر المدقع، بالإضافة إلى ذلك ان فشل النخبة السياسية في إدارة شؤون البلاد الامر الذي جعل من المجتمع البيني ترنسوا انظاره إلى القيادات العسكرية لقيادة البلاد بعد فشل السياسيين في تحقيق مطالبهم، فضلاً عن الطموحات الشخصية لقيادات العسكرية، وكذلك التدخل الفرنسي لتأييد بعض القيادات العسكرية التي تحقق طموحاتها في المنطقة.

كان أبرز إخفاق للدولة خلال عهد ماثيو كيريوكو هو الطابع المركزي لنظام الحزب الواحد، الذي اتسم بتركيز السلطة وعمليات صنع القرار في أيدي قيادة الحزب، ولم يسمح بهم احتياجات السكان فهماً عميقاً. ونتيجةً لذلك، وجد العديد من البنين حكومتهم بعيدة ومنعزلة. وأصبح ينظر إلى هذه الدولة آنذاك على أنها مجرد جسد ضرائب منها دولة تنظيمية.

ساهمت عوامل عديدة في عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك شخصية ماثيو كيريوكو وحرصه على البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة، تمثلت بالأزمة الاقتصادية، والتآكل المؤسسي للنظام القديم، وبحلول عام ١٩٨٩، لم تعد دولة بنين قادرة على تغطية نفقاتها الخاصة أو جمع الأموال وأزمة الديون والركود الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض الدخل العام والخاص، والهدر وعدم الكفاءة في القطاع الحكومي، وتأثير الفساد المتتصاعد على النظام المالي والإتفاق العام، وانكشاف فساد النظام، أصبح من المستحيل منع السخط الشعبي.



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

هوماش البحث:

١. أحمد نجم الدين فليجا، أفرقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، د.ت. ص .٤٠٧-٤٠٦
٢. أنور سعيد إبراهيم ، داهومي في ظل الاستعمار الفرنسي (١٨٩٤-١٩٦٠) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد (٧) ، العدد (٣١) ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٢٠ .
٣. المصدر نفسه، ص ٣٢٠ .
4. Fage, J.D. (with W. Tordoff) (2002) A History of Africa, 4th edition, London and New York, Routledge.p.33.
5. Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019, p. 9.
6. أنور سعيد إبراهيم ، المصدر السابق، ص ٣٢٠ .
7. Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003, 84.
٨. غيلي: امتد حكمه من عام ١٨٥٨ ولغاية ١٨٨٩ ، جلس على العرش بعد والده الملك غيزو ، واصل غيلي حملات والده الحربية الناجحة ، للانتقام لموت والده ، والقبض على العبيد ، وخلال مدة حكمه ، حافظ على نهضة داهومي كمركز لبيع زيت النخيل وتجارة العبيد ، أعلن وفاته في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٨٨٩ ، ليخلفه ابنه كوندو في حكم مملكة داهومي . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Kwame Anthony Appiah and Henry Louis Gates, The Dictionary of Global Culture, New York, 1997, P. 251 – 254.
9. Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 1 . London: Cambridge University Press, 1969.p. 213.
١٠. بيهانزين: ولد في عام ١٨٤٥ وهو حفيد الملك غيزو ، اعتلى العرش في كانون الثاني ١٨٩٠ ، الملك الحادي عشر لمملكة داهومي كان بيهانزين اخر ملك مستقل لمملكة داهومي ، وقد مقاومة الاستعمار الفرنسي لمملكته خلال حروب داهومي ، وحكم لغاية عام ١٨٩٤ ، حينما هزمه الفرنسيون في الحرب الفرنسية الداهومية الثانية ، فر بيهانزين مع بقایا جيش داهومي شمالاً حينما دخل الفرنسيون العاصمة في عام ١٨٩١ ، ونصبوا شقيق بيهانزين اغولي اغبو ملكاً جديداً ، بعد فشله في إعادة بناء جيشه ، استسلم الملك بيهانزين في النهاية للفرنسيين في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٤ ، وعاش ما تبقى من حياته في المنفى في المارتينيك والجزائر ، وتوفي في العاشر من كانون الأول ١٩٠٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Joseph Haydn , Haydn's Dictionary of Dates and Universal Information Relating to All Ages and Nations, University of Illinois Press, 1910, P. 393.

11. Obichere Boniface, I. West African States and European Expansion . New Haven, CT: Yale University Press, 1971.p. 67.

12. Ibid, p. 72.

13. Ibid, p.72.

14. Crowder, Michael, ed. West African Resistance : The Military Response to Colonial Occupation. London: Hutchinson & Co., 1971.p. 157.

15. Charles Shryer, op.cit, p. 89.

16. Ibid, p. 89.



17. Boahen, A. A. (Ed.). Africa under colonial domination 1880-1935 (Vol. 7). London: Heinemann; Berkeley, Calif., USA: University of California Press. 1985. p. 129.
18. Crowder Michael, op, cit.p. 418.
19. Echenberg Myron. Colonial Conscripts: The Tirailleurs Sénégalaïs in French West Africa, 1857-1960 . Portsmouth, NH: Heinemann Educational Books, 1991.p. 20.
٢٠. أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٢٢.
21. Obichere Boniface, op. cit, p. 118.
22. Webster, J. B., Boahen, A. A. and Tidy, M. The Revolutionary Years West Africa since 1800 . Hong Kong: Longman Group, 1980.P.214.
23. Echenberg Myron, OP.Cit,p.23.
24. Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 2 . London: Cambridge University Press, 1970. P. 230.
25. Echenberg, Myron, OP.Cit,p27.
26. Webster Boahen and Tidy, OP. Cit, p 250.
27. لويس هونكارين: لويس هو نكاريون ولد في 25 كانون الأول ١٨٨٧ في بورتو نوفو ، تحدّر والدته من عائلة ملكية، كان هو نكاريون عضواً في الدفعة الأولى من خريجي مدرسة ويليام بونتي في داكار عام ١٩٠٤ ، ثم عمل مدرساً، ومع ذلك، تم فصله في عام ١٩١٠ بعد خلاف مع مسؤول استعماري، وجد هونكارين عملاً في الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية، ولكن تم القبض عليه في عام ١٩١٢ بسبب إهانة رئيسه وتهديداته، أُرسِل إلى السجن في داكار، وصار أكثر انتقاداً للحكم الاستعماري الفرنسي، وفي عام ١٩١٤ عاد إلى داهومي وقام بتحرير صحيفة لي ماسنجر دو داهومي، ومع ذلك تم تقديمها للمحكمة في عام ١٩٢١ وقضى عدة أشهر في أحد السجون الفرنسية، ولعب دوراً غير مباشر في اضطرابات بورتو نوفو عام ١٩٢٣ ، إذ حرض سكان بورتو نوفو وكوتونو على عدم دفع الضرائب، وسجن مرة أخرى في عام ١٩٤١، حينما تم إطلاق سراحه في عام ١٩٤٧ ، انخرط مرة أخرى في السياسة وانضم إلى اللجنة الانتخابية في بورتو نوفو في السنوات التي سبقت تشكيل حزب سياسي في داهومي، تم تعيينه رئيساً لمجموعة الضغط المهمة في عام ١٩٥٠ ، وتوفي عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر

Samuel Decalo, Historical Dictionary of Dahomey (People's Republic of Benin), Metuchen, New Jersey: Scarecrow Press, 1995, PP. 45 – 89.

28. Echenberg Myron, OP. Cit ,p. 205.
29. Charles Shryer, op.cit, p. 97.
30. Echenberg Myron, OP. Cit, p. 205.
- 31- Charles Shryer, op.cit, p. 97.
32. Ibid, p.98.

33. مؤتمر برازافيل: انعقد المؤتمر في عام ١٩٤٤ لمناقشة مستقبل السياسة الفرنسية في المستعمرات لاسيما في القارة الإفريقية، ووضع الأسس العلمية التي تؤدي إلى وحدة الأقاليم الفرنسية في إفريقيا، على الرغم أن المؤتمر خصص لجميع مستعمرات فرنسا في العالم، إلا إن الصعوبات العملية التي تتعلق بوضع فرنسا في تلك المدة قد قصرت مجاله على إفريقيا السوداء واستيعاب رعايا المستعمرات ليس فقط على المستوى الثقافي، كذلك قانونياً وسياسياً، بالشكل الذي يجعل الأفارقة فرنسيين حقيقين. وقد أكد المؤتمر على رغبة فرنسا بعدم منح المستعمرات الإفريقية الاستقلال، وحتى الحكم الذاتي آنياً ومستقبلاً، وأن سلطة فرنسا ستطبق بكل صرامة في



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠ - ١٩٩٠

جميع أنحاء الإمبراطورية. للمزيد من التفاصيل ينظر : ليتيم عيسى، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الغربية ١٩٥٦ - ١٨٦٠ ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٠ ، ٢٠١٤ ، ص ٤٥١ .

34. قانون الأنديجيا: هي مجموعة من الأوامر العرفية والإدارية التي نفذها الحكام المدنيين والعسكريين في المستعمرات الفرنسية، وطبق على الرعايا الأفارقة من الذين لم يرتفعوا إلى مستوى سياسة الاستيعاب والاندماج، كذلك هدف إلى تطبيق سياسة الفرنسة ينظر : شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ .

35. أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٣٢ .

36. هوبرت ماغا: ولد في ١٠ آب ١٩١٦ ، لعائلة فلاحية في باراكو، شمال داهومي ادعى ماغا أنه من نسل العائلة المالكة في مملكة بورجو، بدأ تعليمه في باراكو، انتقل ماغا إلى بورتو نوفو لتقى تعليمه في مدرسة فيكتور بالوت إذ مكث لمدة ثلاثة سنوات، وفي العشرينات من عمره، تحول ماغا من الإسلام إلى الكاثوليكية الرومانية، عمل في النقابات العمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وتم انتخابه لعضوية الجمعية الإقليمية لداهومي في عام ١٩٤٧ وأسس المجموعة العرقية الشمالية، وفي عام ١٩٥١، تم انتخاب ماغا لعضوية الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ خدم في مناصب مختلفة، بما في ذلك رئيس الوزراء بين عامين (١٩٥٩ - ١٩٦٠) ، وحينما حصلت داهومي على استقلالها تم انتخابه رئيساً لجمهورية داهومي، أدين ماغا بالتأمر لاغتيال سوغلو وبالفساد، مما أدى إلى سجنه وبعد إطلاق سراحه عام ١٩٦٥ ، لجأ إلى توغو قبل أن ينتقل إلى باريس، في عام ١٩٧٠ ، عاد إلى داهومي ليعمل كرئيس لمجلس رئاسي متواوب مكون من ثلاثة رجال، إذ كان معه فهو ماد يغبي وأبيشي، وبعد الإطاحة به تم سجنه لغاية عام ١٩٨١ للمزيد ينظر:

Samuel Decalo Op.cit, p.p 31-83.

37- جوستين اهوماد يغبي: ولد في ٦ كانون الثاني ١٩١٧ التحق بمدرسة ويليام بونتي ومدرسة الطب في غرب إفريقيا الفرنسية في داكار ، خدم في الجيش الفرنسي لمدة قصيرة، إذ حصل على رتبة رقيب، وبعد مسيرته العسكرية القصيرة، مارس مهنة طب الأسنان، انضم إلى اتحاد داهومي التقديمي (UPD) ، وفي عام ١٩٤٦ أسس كتلة الشعب الأفريقي (BPA) ، وتم انتخابه لعضوية المجلس العام، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٥ اندمجت (BPA) مع (UPD) لتأسيس اتحاد داهومي الديمقراطي (UDD) ، وكان منتقداً صريحاً للحكم الفرنسي، ثم شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية لداهومي بين عامي (١٩٥٩ - ١٩٦٠) ، ورئيساً للوزراء ونائب رئيس داهومي بين عامي (١٩٦٥ - ١٩٦٤) ، ثم صار أهوماد يغبي رئيساً كجزء من نظام قام بتناوب المنصب بين ثلاثة شخصيات سياسية بارزة: فهو ماد يغبي وهوبرت ماغا، وسورو ميغان أبيشي، سلم ماغا السلطة سلماً إلى أهوماد يغبي في ٧ أيار ١٩٧٢ ، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٢، تمت الإطاحة به في انقلاب بقيادة ماتيو كيريوكو، وظل الثلاثة رهن الإقامة الجبرية لغاية عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر :

Samuel Decalo, Op. Cit., PP. 8-109.

38. سورو ميغان أبيشي: ولد في الثامن من نيسان ١٩١٣ في بورتو نوفو، وكان سليلاً لعائلة أوغو المالكة، التحق بالمدارس الإرسالية المحلية، صار أبيشي فيما بعد مدرساً مساعداً في مدرسته، ثم سافر أبيشي إلى باريس في عام ١٩٣٣ ودرس القانون والاقتصاد في المدرسة الحرة للعلوم السياسية، والمدرسة الوطنية للمنظمة الاقتصادية والاجتماعية كذلك عمل كمحامي في محاكم الاستئناف في باريس وداكار، شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي كضابط مدعي، ولم يعود إلى داهومي لغاية عام ١٩٤٥ ، وفي العام نفسه



انتخب لتمثيل توغو داهومي في الجمعية التأسيسية الفرنسية، شغل منصب رئيس وزراء داهومي في عامي (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، ويحلول عام ١٩٦٠، صار نائب رئيس داهومي، وشغل منصب الرئيس الثاني لداهومي بين عامي (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، وحينما تمت الإطاحة به بعد انقلاب عام ١٩٧٢، تم اعتقاله إلى جانب جوستين أهوما ديغبي - توميتين وماغا، ولم يتم إطلاق سراحه لغاية عام ١٩٨١، وتوفي في ٣ كانون الأول ١٩٨٩. للمزيد ينظر:

Samuel.op.cit. pp. ٦٤ - ٦٦

٣٩. شارل ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام ١٩١٢ من سلاح المشاة اسر من قبل القوات الالمانية اثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٤٠، وترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في عام ١٩٤٣ ، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، توفي في كولمبي لو اغليز عام ١٩٧٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر: فادي اسعد فرات حدث في مثل هذا اليوم، ج ٣، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨ ، ص ٢٢٠؛ موسى محمد طويرش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر : دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، دار صفحات للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١١ ، ص ٣٢ .

٤٠. أنور سعيد إبراهيم ، المصدر السابق، ص ٣٣٤ .

٤١. محمد رياض و كوثير عبد الرسول، أفريقيا: دراسة في مقومات القارة، مؤسسة هنداوي، القاهرة. ٢٠١٢. ص ٣٥ .

٤٢. أنور سعيد إبراهيم ، المصدر السابق، ص ٣٣٥ .

43. Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019, p. 9.

٤٤. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربي، بيروت. ٢٠٠٩. ص ٢٢٢ .

٤٥. أنور ، المصدر السابق، ص ٣٣٥ .

٤٦. أنور ، المصدر السابق، ص ٣٣٦ .

47. AHANHANZO-GLELE, M., Naissance d'un Etat noir (l'évolution politique et constitutionnelle du Dahomey, de la colonisation à nos jours). Paris, 1969,p.190.

48. Ibid,p. 190.

49- BIO BIGOU, L.B., 1996, Que s'est-il réellement passé le dimanche 24 mars 1991 dans le nord de la République du Bénin ? Contribution à l'histoire politique du Bénin, 124p.

50- Rogatien Makpéhou TOSSOU, MULTIPARTISME, ETHNICITE ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010,p. 198.

٥١. كريستوف سوغلو (٢٨ حزيران ١٩٠٩ - ٧ تشرين الاول ١٩٨٣) : ضابطاً عسكرياً وزعيمًا سياسياً بنينياً واحداً من أهم الشخصيات في المدة التي أعقبت الاستقلال، كان سوغلو جندياً في الجيش الفرنسي في إندونيسيا ، حصل سوغلو على رتبة عقيد في الجيش وأصبح رئيساً للأركان في عهد الرئيس هوبير ماغا. في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٣ ، تولى سوغلو الحكم بانقلاب عسكري ناجح على البلاد لمنع انزلاق البلاد في حرب الأهلية. أسس حكومة مؤقتة وتولى رئاسة الوزراء بعد حل الجمعية الوطنية. بعد إعادة تنظيم الحكومة، تخلى عن السلطة في كانون الثاني ١٩٦٤ وسمح لرئيس الوزراء السابق سورو ميغان أبيثي بأن يصبح رئيساً. سرعان





التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠ - ١٩٩٠

ما بدأ أبيثي وقادة سياسيون آخرون في نزاعات ضخمة حول السياسات. بعد تشجيع القوى السياسية المختلفة مراراً وتكراراً على الموافقة على الحوار، أطاح سوغلو بالحكومة مرة أخرى في تشرين الثاني عام ١٩٦٥ وشغل منصب رئيس بنين في ظل حكومة عسكرية حتى كانون الأول ١٩٦٧، عندما أطاحت به مجموعة من ضباط الجيش الأصغر سنًا. ثم تقاعد سوغلو من السياسة. للمزيد ينظر:

- Garrison, Lloyd (January 8, 1966). "Land of the Coups: It's Proving So Painlessly Easy in Africa". *The Ottawa Journal*. p. 22.
- 52- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.198.
- 53-.Ibid,p. 279.
- 54- FIFATIN, M.A., 1973, La société dahoméenne et ses institutions politique. Thèse de Doctorat d'Etat en Droit, Université de Montpellier, 297 p.138.
- 55- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.279..
- 56- Ibid, 289.
- 57- Ibid, p 289.
- 58- Ibid,p. 290.
59. Charles Shryer, op.cit, p. 97.
60. TOSSOU, op.cit, p. 182.
61. Ibid,p. 294.
62. Ibid,p. 182.
- 63- Echenberg Myron, OP. Cit, p. 205.
- 64- Ibid,p.205.
- 65- TOSSOU, op.cit, p.301-303.
- 66- Ibid,p. 183.
- 67- ibid, 306.
- 68- Echenberg Myron, OP. Cit ,p. 205.
- 69- TOSSOU, op.cit, p. 184
- 70 - Ibid,p. 184.
- 71- Ibid,p. 185.
- 72- Ibid,p. 185.
- 73- Noel Dossou-THE EXPERIENCE OF BENIN. FACULTY OF Arts and Humanities
National University of Benin CotonouBenin Republic INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE VOL. XVI NO. 3 SEPTEMBER 1999,pp62-63.
- 74- DeCalo, Samuel. Coups & Army Rule in Africa . University Press, 1990.p.102-117.
- 75- Charles Shryer, op.cit,p.104.
- 76- DeCalo, Samuel, op.cit,p. 124.
- 77- Meredith, M. (2005) The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence, 2nd edition, London: Free Press.p. 278.
- 78- Dieter Nohlen And others, Elections in Africa, Oxford university press, p.80.
- 79- Ibid,p. 80
- 80- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.185.
- 81- HOLO, T, Etude d'un régime militaire. Le cas du Dahomey (Bénin). Doctorat d'Etat en Droit, Université Paris 1, 1979, p.120-125.
- 82- Chris Alle, Restructuring an Authoritarian State Democratic Renewal' in Benin. Review of African Political Economy No.54: 42.
- 83- Stéphane BOLLE, LA CONDITIONNALITE DEMOCRATIQUE DANS LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA FRANCE,
- 84- DeCalo, Samuel, op.cit,p.94.
- 85- Charles Shryer, op.cit,p.104.
86. Chris Alle, op.cit, p. 54
87. Ibid,p.54.
- 88- Ibid,p. 48.
- 89- Noel Dossou, op.cit,p.68.



90- Ibid,p.68.

مصادر البحث:

أولاً: المصادر العربية

- ١.أحمد نجم الدين فليجا، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، د.ت.
- ٢.أنور سعيد إبراهيم ، داهومي في ظل الاستعمار الفرنسي (١٨٩٤-١٩٦٠) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد (٧) ، العدد (٣١) ، ٢٠٢٤ .
- ٣.ليتيم عيسى، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الغربية ١٩٥٦ - ١٨٦٠ ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٠ ، ٢٠١٤ .
- ٤.شوقى عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ .
- ٥.فادي اسعد فر Hatch حدث في مثل هذا اليوم، ج ٣ ، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨ .
- ٦.موسى محمد طويرش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر : دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، دار صفحات للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١١ .
- ٧.محمد رياض و كوثير عبد الرسول، أفريقيا: دراسة في مقومات القارة، مؤسسة هنداوى، القاهرة. ٢٠١٢ .
- ٨.محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربي، بيروت. ٢٠٠٩ .

Sources:

9.First: Arabic Sources

- 10.1. Ahmed Najm al-Din Falija, Africa: A General and Regional Study, University Youth Foundation, Alexandria, n.d.
- 11.2. Anwar Saeed Ibrahim, Dahomey under French Colonialism (1894-1960), Tikrit University Journal of Humanities, Vol. (7), No. (31), 2024.
- 12.
- 13.3. Latim Issa, The Impact of the Algerian Revolution on French Western Policy 1860-1956, Journal of Social and Human Sciences, No. 10, 2014.
- 14.4. Shawqi Attallah al-Jamal and Abdullah Abdul-Razzaq Ibrahim, Studies in the History of Modern and Contemporary Africa, Bibliotheca Alexandrina, Cairo, 1998, p. 80.
- 15.5. Fadi Asaad Farhat, Events on This Day, Vol. 3, Dar al-Fikr for Publishing and Distribution, Beirut, 2018.
6. Musa Muhammad Tuwairiess, The Political Leader in Contemporary History: A Political and Historical Study of Leadership and the Factors Contributing to its Emergence, Dar Safahat for Printing and Publishing, Damascus, 2011.
- 16.7. Muhammad Riyad and Kawthar Abdul-Rasoul, Africa: A Study of the Continent's Components, Hindawi Foundation, Cairo, 2012.
- 17.8. Muhammad Ali Al-Qawzi, Studies in the History of Modern and Contemporary Africa, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut, 2009.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Second: Foreign sources

- 1.Fage, J.D. with W. Tordoff, A History of Africa, 4th edition, London and New York, Routledge. 2002.
- 2.Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019.
- 3.Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003.



- 4.Kwame Anthony Appiah and Henry Louis Gates, *The Dictionary of Global Culture*, New York, 1997.
- 5.Joseph Haydn , *Haydn's Dictionary of Dates and Universal Information Relating to All Ages and Nations*, University of Illinois Press, 1910.
- 6.Obichere Boniface, I. *West African States and European Expansion* . New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
- 7.Crowder, Michael, ed. *West African Resistance : The Military Response to Colonial Occupation*. London: Hutchinson & Co., 1971.
- 8.Boahen, A. A. (Ed.). *Africa under colonial domination 1880-1935 (Vol. 7)*. London: Heinemann; Berkeley, Calif., USA: University of California Press. 1985.
- 9.Echenberg Myron. *Colonial Conscripts: The Tirailleurs Sénégalaïs in French West Africa, 1857-1960* . Portsmouth, NH: Heinemann Educational Books, 1991.
- 10.Webster, J. B., Boahen, A. A. and Tidy, M. *The Revolutionary Years West Africa since1800* . Hong Kong: Longman Group, 1980.
- 11.Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. *Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 2* . London: Cambridge University Press, 1970.
- 12.Samuel Decalo, *Historical Dictionary of Dahomey (People's Republic of Benin)*, Metuchen, New Jersey: Scarecrow Press, 1995.
- 13.AHANHANZO-GLELE, M., *Naissance d'un Etat noir (l'évolution politique et constitutionnelle du Dahomey, de la colonisation à nos jours)*. Paris, 1969.
- 14.BIO BIGOU, L.B., 1996, Que s'est-il réellement passé le dimanche 24 mars 1991 dans le nord de la République du Bénin ? Contribution à l'histoire politique du Bénin.
- 15.Rogatien Makpéhou TOSSOU, *MULTIPARTISME, ETHNICITE ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006*, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010.
- 16.Garrison, Lloyd (January 8, 1966). "Land of the Coups: It's Proving So Painlessly Easy in Africa". *The Ottawa Journal*.
- 17.FIFATIN, M.A., 1973, La société dahoméenne et ses institutions politique. Thèse de Doctorat d'Etat en Droit, Université de Montpellier.
- 18.DeCalo, Samuel. *Coups & Army Rule in Africa* . University Press, 1990.
- 19.Meredith, M. (2005) *The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence*, 2nd edition, London: Free Press.
- 20.Dieter Nohlen And others, *Elections in Africa*, Oxford university press.
- 21.HOLO, T., 1979, Etude d'un régime militaire. Le cas du Dahomey (Bénin). Doctorat d'Etat en Droit, Université Paris 1.
- 22.Chris Alle, Restructuring an Authoritarian State Democratic Renewal' in Benin. Review of African Political Economy No.54.
- 23.Stéphane BOLLE, *LA CONDITIONNALITE DEMOCRATIQUE DANS LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA FRANCE*.

